

معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤)

IAS 23

تكلفة الاقراض

المحتويات

1. هدف المعيار
2. المعالجة القياسية
3. المعالجة البديلة المسموح بها

هدف المعيار

هدف المعيار

- يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض.
- يتطلب هذا المعيار بشكل عام معالجة تكاليف الاقتراض كمصاروفات فور تكبدها.

المعالجة البديلة

- يسمح كمعالجة بديلة برسملة تكلفة الاقتراض التي ترجع مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض .

المعالجة القياسية

المعالجة القياسية

١. تثبت تكالفة الاقتراض كمصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكالفة .
٢. يجب الإفصاح في القوائم المالية عن السياسة المحاسبية المتتبعة لمعالجة تكالفة الاقتراض .

المعالجة البديلة المسموح بها

المعالجة البديلة المسموح بها

- يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل الذي يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.
- ويتم رسملة تكلفة الاقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقعاً أن تسبب في خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه.

تكلفة الإقراض المؤهلة للرسملة

- هي تكلفة الإقراض التي كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل.
- تطرح من تكلفة الإقراض المرسملة أى إيراد تحقق من الاستثمار المؤقت للأموال المقرضة.
- يتم تخفيض أو استبعاد الزيادة في القيمة الدفترية للأصل نتيجة الرسملة عن قيمته الإستردادية من القيمة الدفترية للأصل.

حالات صعوبة ربط تكالفة الاقتراض بالأصل

- تحدد قيمة تكالفة الاقتراض التي يمكن رسمتها باستخدام معدل للرسملة يحسب على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة
- هنا تستبعد القروض التي تم إبرامها تحديداً بغرض إقتناء أصل ذاته.
- يجب ألا تزيد قيمة تكالفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكالفة الاقتراض التي تم تكبدها خلال تلك الفترة

بدء الرسملة

عندما :

- (أ) يتم الإنفاق على الأصل.
- و (ب) تكبد المنشأة تكلفة إقراض .
- و (ج) تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأغراض المحددة له أو بيعه للغير محل تنفيذ في الوقت الحالى .

لاحظ (و) ليس (او)

التوقف عن الرسملة

- يجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض خلال الفترات التي تتتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل.
- لا يتم تعليق رسملة تكلفة الاقتراض عندما يكون التوقف المؤقت بمثابة خطوة ضرورية في عملية إعداد الأصل للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير مثل الفترات المطلوبة لضبط المخزون .
- يجب الانتهاء من عملية رسملة تكلفة الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل.
- عندما يتم الانتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل و يكون من الممكن استخدام كل جزء من هذه الأجزاء أثناء استمرار عملية إنشاء باقي الأجزاء الأخرى فإنه يتبع التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض على الأجزاء.

مثال:-

الشركة حصلت على القروض الآتية خلال عام ٢٠٠٢ لتمويل مشروعاتها المتضمنة إنشاء مشروع مدينة سكنية:-

- ١ - ١٠٠٠٠ جنيه مصرى قرض لمدة ٥ سنوات بمعدل فائدة ١٠% سنوياً خاصة بمشروع المدينة السكنية.
- ٢ - ٥٠٠٠٠ جنيه مصرى قرض لمدة ٥ سنوات بمعدل فائدة ١٢% سنوياً خاصة بمشروع آخر.
- ٣ - ٦٠٠٠٠ جنيه مصرى لمدة ٤ سنوات بفائدة ٨% سنوياً.
- ٤ - ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى قرض لمدة ٥ سنوات بفائدة ٩% سنوياً.

وقد بلغت المبالغ المنفقة على مشروع المدينة السكنية خلال عام ٢٠٠٢ مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه مصرى.

المطلوب:-

تحديد تكلفة الاقتراض الواجب رسمتها على مشروع المدينة السكنية.

الحل:-

أ - تكلفة الاقتراض الخاصة بالقرض الاول المخصص للمشروع

$$= 100000 \text{ جنيه مصرى} \times \%10 = 10000 \text{ جنيه مصرى}$$

ب - تكلفة الاقتراض الخاصة بالقروض الاخري

$$\text{الفائدة المحتسبة على القرض الثالث} = \%8 \times 600000 = 48000 \text{ جم}$$

$$\text{الفائدة المحتسبة على القرض الرابع} = \%9 \times 400000 = 36000 \text{ جم}$$

تكلفة الاقتراض

$$\text{معدل الرسملة} = \frac{100}{\text{المتوسط المرجح للقروض}}$$

$$\%_{8,4} = 100 \times \frac{360,000 + 480,000}{4,000,000 + 6,000,000} =$$

نصيب المشروع = %8,4 × 8,000,000 = 672,000 جنيه مصرى

ج – تكلفة الاقتراض التى يجب رسمتها = 672,000 + 1,000,000 = 1,672,000 جنيه